اليورو ودوره في تطبيق استراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية قراءات استراتيجية

د. انتظار احمد الشمري
الجامعة المستنصرية / العراق

مـــقدمـــــــة

أواخر الستينات ودول الجماعة الأوربية تبحث وتنشد الوصول إلى نظام مستقر لمعدلات التبادل وعملة أوربية واحدة في محاولة لإسقاط ونفض نظام الدولار الأمريكي السائد في النظام المالي الدولي والأسواق المالية للدفاع عن مصالح هذه الدول. ولم يعد دخول المنظمات في حلبة المنافسة العالمية أمراً اختياريا فعالم اليوم أصبح كما يقال قرية صغيرة .

وحتى يمكن زيادة فرصة المنظمات في التحول نحو العالمية واستقطاع نصيب في السوق العالمي على حساب المنافسين في المنظمات ... مما يتطلب البحث في كيفية تعزيز استجابة المنظمات للاتجاهات الاقتصادية المعاصرة من خلال تبني إستراتيجية لتغيير هذه المنظمات في الدول المختلفة ... وتبني اليورو هي استجابة لمعطيات الواقع المعاصر ... ويعتبر اليورو اليوم سلاح تنافسي في عالم الاقتصاد والأعمال ، حيث تستوجب التغييرات في الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية عموماً سواء كانت سلبية أو إيجابية . إن تبنى المنظمات إستراتيجيات ورؤى مستقبلية وتخطيطاً استراتيجيا يحقق الموائمة والتوافق بين إستراتيجيات المنظمة وإستراتيجيات التغيير نحو منظمة أعمال فاعلة وتعزيز استجابة المنظمات للاتجاهات الاقتصادية المعاصرة والتعامل بعملة أوربية سوف لن يكون بمجرد اقتناء البنية التحتية إذ يتطلب تغيراً جوهرياً من خلال تطبيق إستراتيجية تغيير التي من خلالها يتم بناء نموذج اقتصادي أوربي وتنشيط الحرية والمنافسة في مجالات السوق وتخفيض الكلف وزيادة كفاءة العمل بالإضافة إلى رفع درجة النمو الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية.

المحور الأول : تأطير مفاهيمي

أولا : نشأة وتطور النظام النقدي الأول

يعتبر النظام النقدي الأوربي إحدى حلقات التكامل الأوربي الذي بدء في عام 1957 عندما تم تكوين الجماعة الاقتصادية الأوربية وذلك بموجب معاهدة روما وبعضوية كل من فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا (مغازى شلبي – 2000 ، 11) وقد تلى ذلك العديد من الأحداث والتطورات حيث كان التوسع الأول للجماعة في يناير 1973 وذلك بانضمام المملكة المتحدة وايرلندا والدنمارك ثم كان التوسع الثاني في عام 1981 في شهر مارس حيث انضمت اليونان ، وكان التوسع الثالث بانضمام أسبانيا والبرتغال في يناير 1984 وأخيرا كان التوسع الرابع في يناير عام 1995 حيث انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا ليصبح الاتحاد الأوربي مكونا من خمسة عشر عضو هذا على مستوى تطور العضوية ، أما على مستوى تعميق عملية التكامل الاقتصادي بين الأعضاء فقد حققت المجموعة اتحاد جمركيا ثم سوق مشتركا ثم دخلت في الوجبة الاقتصادية مع عام 1993 .

ثانيا : أهداف النظام النقدي الأوربي

من أهداف النظام النقدي الأوربي هي (مجدي - 1997 , 73)

1- يحد من ألازمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء وخاصة في المجال النقدي ، والمالي ومن ثم تتاح الفرصة لدول الاتحاد الأوربي لتحقيق أهدافها الاقتصادية وخلق كيان اقتصادي يحقق نوع من التوازن

النقدي العالمي مقابل الدولار الأمريكي .

2- إيجاد دور فعال للعملة الأوربية اليورو على المستوى الدولي .

3- إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوربي بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي.

4- خلق سوق مالي أوربي واسع يقوم على أساس موحد.

5- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو .

ثالثا : الدول المشاركة في وحدة النقد الأوربية

في اجتماع القمة الذي عقد في مدريد في ديسمبر 1995 تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوربية من الايكو " Ecu " إلى اليورو " EuRo " وان يحل اليورو محل الايكو مع بداية عام 1999 .

وان تنقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو إلى اليورو على أساس (1) ايكو = (1) يورو وقد تم تداول العملات المعدنية و أوراق اليورو النقدية حين إلى حين مع العملات الوطنية لتلك الدول أثناء فترة تحول اختلفت ليبطأ من بلد إلى آخر ، وفي الأول من مارس 2002 أصبحت لتلك العملات المعدنية والأوراق النقدية لليورو قوة الإبراء القانونية الوحيدة في جميع المناطق التي تستخدم فيها اليورو .

وشاركت اثنتا عشر دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي البالغ عددهم خمسة عشر في العملة الموحدة وهذه الدول هي :

بلجيكا- ألمانيا- اليونان- أسبانيا- فرنسا- ايرلندا- ايطاليا- لوكسومبرج- هولندا- النمسا- البرتغال- فنلندا (أما الدنمارك والسويد وبريطانيا فهي جميعا دول أعضاء بالاتحاد الأوربي ولكنها لا تشارك حاليا في العملة الموحدة) (طلعت شاهين 1998)

رابعا : ما هي عملة اليورو

إن الاختصار الرسمي لليورو هو (EUR) وقد تم تسجيله في منظمة (المعايير الدولية (الايزو) ويستخدم الآن هذا الاختصار في كافة الأعمال التجارية والمالية (27 , 995 - commerzbauk) وتعد العملة الوحيدة اعتبارا من الأول من كانون الثاني عام 1990 في الاتحاد الأوربي (388- 1998 stephen p-Robbins)

وقد قام رؤساء الدول والحكومة الأوربية 1995 باختيار اسم " اليورو " في كانون الثاني عام 2001م والإشارة الرسمية لليورو . متوازيين أفقيا ، وجاءت هذه مع وجود خطين " E " تشبه إشارة العملة الجديدة الحرف الأجنبي وذلك بالرجوع إلى مهد الحضارة (Epsilon) الإشارة الهامة من الحرف اليوناني ايسلون وتمثل الخطوة (Europe) الأجنبية الأوربية ومن الحرف الأول من كلمة أوربا باللغة على إشارة اليورو وبحيث أصبحت معروفة الأفقية ثنيات واستقرار اليورو. وان تبني اليورو هي استجابة لمعطيات الواقع المعاصر ، حيث أصبح سلاح تنافسي في عالم اليوم .

المحور الثاني : علاقة اليورو في تطبيق ستراتيجية التغيير

يمر على العالم الآن أحداث كبيرة وفاعلة ، ولها تأثيرها الذي لا يمكن إنكاره على كل دول العالم بلا استثناء ولا يمكن لأية دولة أو تجمع سياسي أو اقتصادي أن يتجاهل تلك الأحداث لأنها تأتي في لحظة حاسمة من لحظات التغيير.

وتعتبر حلقة جديدة في سلسلة التغيرات التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية ، والتي تسببت في تغيير كل موازين القوى التي سيطرت على التحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية خلال عقود عديدة . (الأيوبي – 100,1986) .

إن إصدار العملة الأوربية الموحدة (اليورو) الذي يعني ببساطة قيام حقيقي لقوى برى جديدة ، يمكنها إن تخل بموازيين القطبية الواحدة التي ارتكزت على نظرية أو قطبية الواحدة التي تتزعمها الولايات المتحدة ، هذا يعني وجود منافس للولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي أي خلق منطقة تنافس جديدة مع الحليف الأمريكي وسوف يكون هذا التنافس موضع خلاف بين عملة كانت مسيطرة على كل عملات العالم . وصعودها أو هبوطها كان يعني صعودا أو ازدهارا اقتصاديا أو انهيار بكل المقاييس .

وأمامنا المثل والتي لا تزال أثاره تدمر اقتصاد عدد من الدول التي كانت تسمى (بالنمور الآسيوية) التي كانت حتى وقت قريب تعتبر من أقوى دول العالم اقتصاديا ، وفجأة تبين إن النمور التي كان الاقتصاد الحر يتفاخر بها وتحولت إلى نمور من ورق .

إن مولد العملة الجديدة ، كان في الوقت نفسه تأكيدا على مولد هذه القوة وبذلك أدى التنافس الحاد لليورو إلى محاولة البحث عن البدائل التي يمكن للمؤسسات من خلالها تحسين قدرتها وفاعليتها وبالتالي إثبات وجودها .

إن عملية النمو والتطور لأي اقتصاد دولي لابد أن يصاحبه عملية تغيير لكل سياساتها استراتيجيتها وهذا سبب رئيسي للتغير لان التغير هو قانون الحياة وليس الثبات فالإنسان والمجتمع والطبيعة في تغيرات مستمرة ، بيد أن الثبات والجمود هو الظاهرة الاستثنائية ، وتحدث التغيرات بناء على قرارات حكومية أو تشريعات تحكم إدارة الشؤون الاقتصادية لان أسباب التغير أحيانا تكون خارجية (تغيرات مالية-اقتصادية - سكانية) أو داخلية(توترات ، ضغوط ، اختلافات في المصالح) وتستوجب التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية عموما سواء كانت سلبية أو ايجابية .إن تقوم التنظيمات بأحداث تغيرات إدارية واقتصادية لتكليف مع تلك الظروف ، وألا أصبحت غير قادرة على التعايش والوجود الفعال في السوق والبيئة .

وهناك علاقة وثيقة بين تداول اليورو في الأسواق العالمية والبيئة الاقتصادية حيث أدت إلى إحداث تغيرات أساسية لأساليب الإدارة وإصدار تشريعات جديدة تلزم المؤسسات بإتباعها وتعتبر عملية التغير بصورة عامة(هي حركة الانتقال الجذري أو التدريجي، من واقع راهن إلى حاجة جديدة، تختلف عن سابقتها أو عن الحالة القائمة). وقد يتضمن التغير تحسين أو تطوير طبيعة عمل أو نشاط المنظمة لغرض تحقيق الأهداف بصورة أفضل. لأن ازدياد أو اشتداد المنافسة للمنظمات الاقتصادية والأسواق العالمية لابد أن تصاحبها تغيير في الإستراتيجيات الاقتصادية لكي تحقق البقاء والنمو والاستمرار. ومن النماذج المعروفة في التغيير هو نموذج هلريكال وسلوكوم (Helriegal and Slocum, 1967 : 155) وهو يتضمن ثمان خطوات على النحو الآتي:

1- معرفة مصادر التغيير .
2- تقدير الحاجة للتغيير .
3- تشخيص مشكلات التغيير .
4- التغلب على مقاومة التغيير .
5- تخطيط الجهود اللازمة للتغيير .
6- وضع إستراتيجيات التغيير .

7- تنفيذ الخطة خلال مدة معينة .
8- متابعة الخطة ومعرفة نواحي الضعف والقوة منها .

ويوضح الشكل رقم(1) أدناه أنموذج هلريكال وسلوكوم

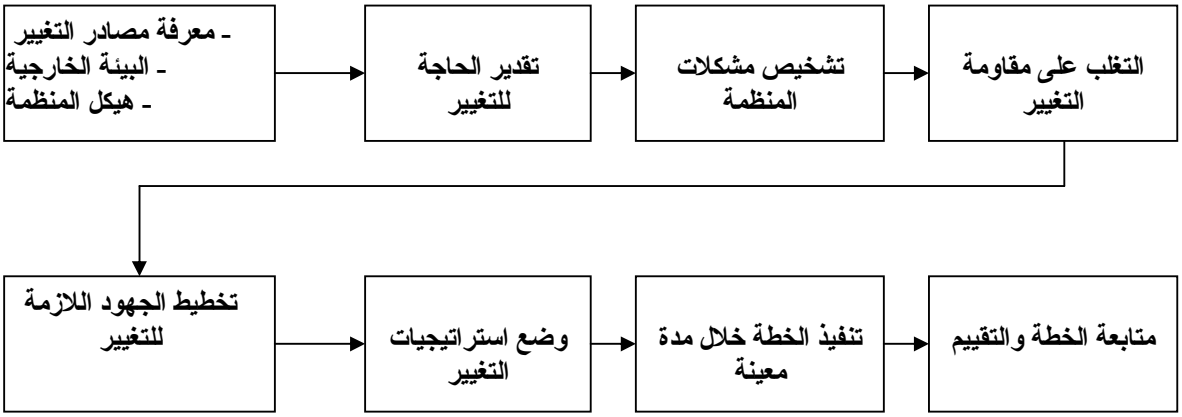

وان الشروع في اليورو سيدفع باتجاه التغير وخلق نوعية في التحول الاقتصادي والمالي لبناء النموذج الاقتصادي الأوربي وتنشيط الحرية والمنافسة في مجالات السوق الموحد والتجارة الدولية والانفتاح على الأسواق العالمية مما ينتج عن شدة المنافسة تحسين مستمر وتخفيض الكلف وتحقيق جودة أفضل وزيادة كفاءة العمل بالإضافة إلى رفع درجة النمو الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي والتبادل التجاري الحر بين الدول.
وبذلك يكون التغيير حالة بديهية لا بد منها من أجل البقاء والنمو والتحسين المستمر .

المحور الثالث : قرارات استراتيجية

إن التحول إلى العملة الأوربية الجديدة سيعمل على إظهار كل الآثار القوية على السياسات والاقتصاديات الإقليمية وذلك على النمو

أولاً : سيصبح اليورو الركيزة الأساسية لدعم السوق الموحد والذي يجب أن يقوم على حرية التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة. وان الشروع في اليورو سيدفع في اتجاه الحرية والمنافسة في كل المجالات في السوق الموحد الكبير والاستبعاد الفني والإداري لكل ما يعوق هذا التدفق الحر وسيترتب على انتشار اليورو سرعة وكفاءة السوق الموحد، توسيع الاقتصاديات ، تخفيض الكلفة الإنتاجية ، زيادة كفاءة العمل ، خلق الوظائف المناسبة ، ورفع درجة النمو الاقتصادي.

ثانياً : سوف يؤدي اليورو إلى إعادة التحالفات السياسية الأوربية لمواجهة تحديات جديدة وتحديد استراتيجيتها السياسية ومركزها السياسي وذلك لكسب الفهم والدعم من الناخبين ومن أجل ذلك يجب عليها تقدير موقفها وأقلمة أنفسها مع الواقع، وتنفيذ إصلاحاتها الداخلية استعداداً لمتطلبات التحديث كما أنه يعطي الميلاد بقوات سياسية جديدة قادرة على تحديد ملامح مستقبل القارة .

ثالثاً : سيقوي اليورو اقتصاديات الاتحاد الأوربي والنسيج السياسي في الساحة الاقتصادية يظهر وزن الأرقام في المحاولات التالية :/

أ- إن العمل في اليورو سيضع النهاية لتقلبات معدلات التبادل الأوربي الداخلية وهذا قد يكون حضاً ضد المخاطر المالية النقدية لكل الدول الأعضاء ويعمل على خفض التكاليف في المعاملات المالية والاقتصادية في نفس الوقت ورفع كفاءة السوق .

كما أنه بداية العملة الجديدة ستكون بمثابة الدافع نحو الاتحادات الإقليمية الداخلية وتنعش حركات المد والجزر التعاونية والدمج والإضافة ،و يمكن اعتباره شهادة الميلاد لنموذج جديد متعدد الجنسيات في الدائرة الأوربية والعالمية .

ب- إن التحول نحو اليورو سيدفع إلى تحول الأسواق المالية والنقدية بعيداً عن الدمج إلى الوحدة المنتظرة ، وهذا ربما ينفع القروض والاستثمارات بين الشركات في منطقة اليورو ، كما أنه ربما يمهد الطريق لشركاء الوحدة الأوربية لتنفيذ إصلاحاتها الفعالة في تعريفاتها وعملياتها البنكية والسيطرة المالية والاقتصادية وهيكلة سوق العمل .

ج- إن البنك المركزي الأوربي ستكون له رقابة على العجوزات المالية والحكومية وتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء للتوافق مع شروط الاستقرار والنمو والموائمة مع الوحدة الأوربية، وذلك لتأسيس قاعدة الاستقرار للعملة الواحدة في فحص حركات الأسعار وضبط التقلبات في الأسواق المالية ، وكل هذا سيخلق الظروف المناسبة للنمو الإقليمي الواسع نحن قانون التضخم .

رابعاً : سيؤدي تداول اليورو إلى انعكاسات على النظام النقدي الدولي من خلال إدراك الأثر الإيجابي على تبادلات السوق الأجنبية ، لأن تداول اليورو سوف ينهي التعاملات لعملات دول الاتحاد الأوربي بين شركاء الاتحاد وبينهم وبين الدول الأوربية غير المنظمة للاتحاد ، كما أنه سيتم تداول اليورو بعد ذلك كعملة صعبة في تعاملات الأسواق وتسوياتها

خامساً : استخدام اليورو بشكل واسع يؤدي إلى تغيرات كبيرة في سوق السندات، فمن أوائل يناير 1999 وحتى عام 2002 سيستخدم اليورو كعملة أوربية لإصدار سندات جديدة وتقدير القيمة الاسمية لكل السندات الموجودة ، ويعتقد الخبراء الماليون أن اليورو سيكسر احتكار الولايات المتحدة لسوق السندات في الخمس سنوات القادمة .

سادساً : إن انتشار وتداول اليورو سيجعله عملة قوية مساوية للدولار الأمريكي في المعاملات المالية في الأسواق الرأسمالية في العالم ولذلك تضعف السيطرة المالية للدولار .

سابعاً : أن التحول السريع إلى العملة الأوربية فوق العالمية سيكون نقطة التحول الوحيدة في القرن القادم ، لأن أي دولة أوربية من الدول الأعضاء من منطقة اليورو يسكنها حوالي 290 مليون نسمة وتساهم بحوالي 20% من الناتج القومي العالمي ، الأمر الذي جعلها من أولى المناطق في العالم التي تقف على قدم المساواة مع أمريكا .

كما أن استخدام العملة الجديدة سيغير بلا شك الموقف في تلك المعاملات في الأسواق النقدية في العالم والتي تتعامل بالدولار، كما أنه العملة الجديدة ستتحدى مركز الدولار كعملة صعبة وحيدة في المعاملات المالية في الأسواق الرأسمالية ، كما أنه ستضعف القدرة الأمريكية على احتكار الفوائد المالية والمصالح الاقتصادية ، وبالتالي هناك تأثير بعيد المدى ويمكن اعتباره سلبي مؤكد على الاقتصاد الأمريكي .

ثامناً : الأثر الكبير المتوقع هو تنشيط حركة البضائع ورؤوس الأموال والعمال بين الدول الأوربية . مما قد يحسن قدرة أوربا التنافسية تجاه أمريكا .

تاسعاً : تمكين المنظمات من زيادة فرصها للتحول نحو العالمية واستقطاع يصب في السوق العالمي على حساب المنافسين في المنظمات .

عاشرا : إن هذا التحول يؤدي إلى خلق روح تفاعلية لكافه الدول العربية للأخذ بنفس السياسة النقدية ألا وربيه و تعزيز قدراتها المالية والاقتصادي .

نموذج البحث

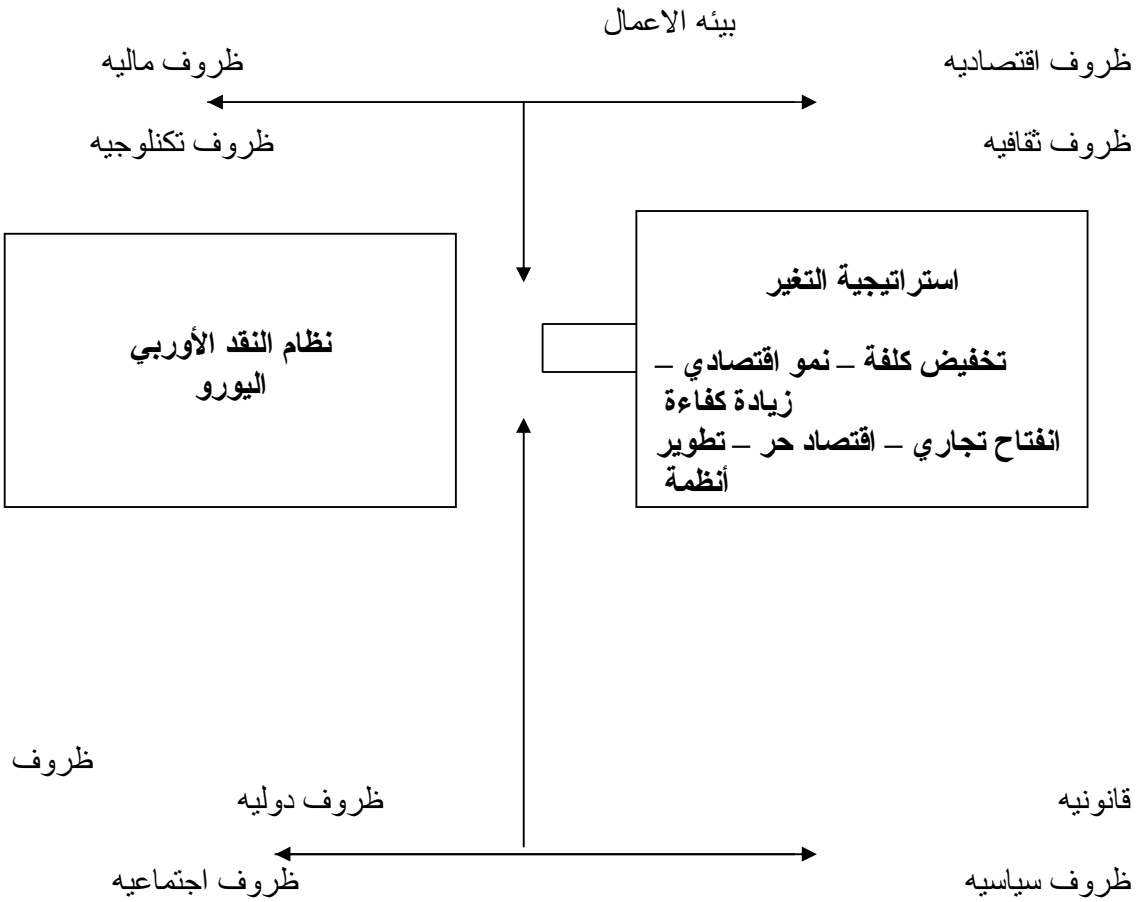

REFERENCE :

- COMMERZ BANK IN SEARCH OF EXCELLENCE , NEW-YORK ,1995
- HEL-RIGAL AND SLOCUM , FREE PRESS OF GLENCOE 1987 : 155
- WENDELL FRENCH , " ORGANIZATION DEVELOPMENT " : OBJECTIVES ASSUMPTIONS AND STRATEGIES ", IN WALTER E. NATEME YER.
- FRANK FRIENLANDER AND L. DAVE BROWN " ORGANIZATION DEVELOPMENT " IN KARL O. MAGNUESN. ORGANIZATIONAL DESIGN LENVIEW-SCOTT FORESMAN AND COMPANY ,1990 .P.312.
- STEPHEN P. ROBBINS , ORGANIZATIONAL. BEHARIOR. 8TH ED , NEW JERSEY , PRENTIC HALL- 1998 .P. 388

- عبد الهادي الدرة ، " التغيير في المنظمات " مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية (تشرين الثاني ، 1986) ع 4 – ص165 .
- موسى زكي الأيوبي " الإبداع الإداري وإدارة التغير في المؤسسات العامة العربية في الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي ، تحرير ناصر محمد الصائغ ، عمان المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،1986 ، ص 100 – 103 .
- مدحت محمد الدين " جوانب في الصراع التنظيمي ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 11 ، عدد 3 (صيف 1937) ص(10 – 12) .
- مجدي محمد شهاب ، الوحدة النقدية الأوربية ، جامعة إسكندرية ، 1997.
- مغازي شلبي علي – اليورو – الآثار على اقتصاد البلدان العربية ، زهراء الشرق ، القاهرة 2000 .
- طلعت شاهين – اليورو ليس مجرد عملة – بل واقع سياسي – مجلة العلوم الإدارية (1998 – ع – 30، ص25